واقــع التنمية في الــدول العربيـــة في ظل المحاكاة وتغييب الإصلاح الثقافي

أ. أسمـــــاء حمايدية
جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس

أ. عـــــائشة سالمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

ملخص:

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على واقع التنمية في العالم العربي، انطلاقا من سؤال أساسي حول واقع التنمية في العالم العربي في ضوء المحاكاة للنموذج الغربي وتغييب الإصلاح الثقافي. فالملاحظ أن الدول العربية لا تزال تعاني من التبعية لنموذج الحداثة الغربية، بالرغم من أن الواقع يفرض عليها وجوب إتباع نموذج للتحديث يكون مشتقا من خصوصيتها الثقافية وداعما لأسسها التي تقوم عليها كشرط أساسي لتحقيق التنمية.

Abstract :

This study try to shed the light on the reality of development in the Arab world, the starting point of this study is fundamental question about the reality of development in Arab world in light of the simulation to the Western model and the absence of cultural reform. This study argues that the Arab countries still suffer from dependency to the western modernization model, ***de facto*** *the adoption of Arab model of development which take on consideration Arab cultural specify is an essential condition to achieve development.*

مقدمة:

تعرف التنمية في الدول العربية اليوم جدلا واسعا، فبالنظر إلى الجهود المبذولة في جميع المجالات و الأموال الضخمة المسخرة لها لتحقيق النمو والخروج من بوتقة التخلف، إلا أن النتيجة التي جنتها المجتمعات العربية من جراء محاكاتها للنموذج التحديثي الغربي لم تكن تطورا وتقدما حضاريا حقيقيا، بل تكديس دون تنمية، تكديس لأشياء الحضارة الغربية دون بذل الجهد لتصنيعها محليا، والأكثر من ذلك أن المحاكاة للنموذج الغربي كرست التبعية ليس فقط في مجال الاقتصادي والسياسي بل و في المجال الثقافي الذي يعتبر أخطر أشكال التبعية التي تسعى للقضاء جوهر الثقافة العربية، هذه المشكلة تستدعي إمعان النظر فيها ومحاولة تغطية جوانبها المختلفة، لأن تحقيق التنمية الحقيقية لا يقوم فقط على الجانب العملي والانتاجي فحسب بل على الجانب الثقافي والاجتماعي أيضا.

وعليه يمكن طرح الاشكالية الآتية:

ماهو واقع التنمية في الدول العربية في ظل المحاكاة للنموذج الغربي وغياب الإصلاح الثقافي؟

وللإحاطة بجوانب الاشكالية فقد تطرقنا إلى 3 نقاط رئيسية:

أولا: جدلية العلاقة بين التنمية والثقافة .

ثانيا: تبعية الدول العربية لنموذج التحديث الغربي و لثقافته.

ثالثا: التحديث المحافظ كآلية للحفاظ على التميز الثقافي للدول العربية.

أولا: جدلية العلاقة بين التنمية والثقافة:

انطلاقا من قول الكاتب السينيغالي "**Maider marana**" أن: " الثقافة هي الكل وهي نهاية كل التنمية " [1] و من التعريف الذي قدم للثقافة من قبل منظمة اليونسكو على أنها " جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان،

وتنظم القيم والتقاليد، المعتقدات والتي تجعل منها كائنات تتميز بالإنسانية المتمثلة في العقلانية والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي، وعن طريقها نهتدي إلى القيم ونمارس الخيار، وهي وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه والتعرف على ذاته كمشروع غير مكتمل، وإلى إعادة النظر في إنجازاته والبحث عن توازن مدلولات جديدة، إبداع أعمال يتفوق فيها على نفسه".[2]

وباعتبارها كذلك وسيلة فعالة لتحقيق التطور والتقدم فإنه ثمة علاقة تكاملية بين **التنمية** و **الثقافة** ذلك "أن التنمية لا تقوم على مجرد الحصول على السلع والخدمات، وتحقيق الإنتاج الصناعي والتقدم وتطوير الزراعة و التجارة، ورفع المستوى المعيشي للناس، بل تعني إتاحة الفرص لرفع الوضع المعنوي للناس، و المساعدة على تأهيلهم ذاتيا لتحقيق حياة متكاملة مرضية ومريحة تحقق الالتزام والسعادة الإبداع، في وقت واحد، كل حسب طاقته ضمن مبدأ تكافؤ الفرص، ومن خلال اطمئنان الجميع إلى هويتهم وانتمائهم الثقافي وارتباطهم بالأسرة و الوطن" ومن هنا، يتولد عن تنمية الثقافة تقوية دور الثقافة في التنمية الشاملة، مع العلم أن الثقافة والتنمية تتحكم فيهما، ضوابط أخلاقية، ومعايير دينية، وقيم ربانية تميزانها عن التصورات المادية الأخرى [3].

ويمكننا الذهاب إلى أبعد من ذلك إلى القول أن التنمية القائمة على أسس ثقافية تجعل من الحضارة حركة اجتماعية متكاملة الإيقاع في كل ما هو مادي ومعنوي. وهكذا فإن العلاقة بين الثقافة والتنمية هي –أو يجب أن تكون– موضوعية، علمية، غير متحيّزة وإيجابية

بحيث أصبح البعد الثقافي للتنمية جزء من بناء الأطر النظرية التي توجه مشروعات التنمية، في حين كانت التنمية في الأساس وحتى الستينيات مرادفة لعملية اقتصادية متخصصة وهي التوسع في الانتاج وفي الاستهلاك بهدف رفع مستويات المعيشة في دول العالم الثالث الفقيرة. ثم بدأت الاسهامات الأساسية للانثربولوجيا فيما يتعلق بالتنمية والتي تتجلى في مقامها كوسيط بين عالم التنمية من ناحية والمجتمعات المستهدفة من التنمية ورؤاها المحلية من الناحية الأخرى وبالتالي أصبح البعد الثقافي/الاجتماعي يفوق بكثير البعد الاقتصادي .على أن أهم

مايجب ملاحظته هو ما اعترى المجتمعات التقليدية من تحديث من جراء ادخال التكنلوجيا والتصنيع و إغراق تلك المجتمعات بالسلع الاستهلاكية مع ما صاحب ذلك من أفكار وقيم "غربية" بحيث صارت المجتمعات التقليدية صورة من النموذج الغربي أو كادت أن تكون[4].

ثانيا: تبعية الدول العربية لنموذج التحديث الغربي ولثقافته:

تقليد الدول العربية لنموذج التحديث الغربي جعلها تعيش حالة من التبعية في جميع المجالات حتى الثقافية منها، وما كرس هذه التبعية هي الآليات التي استعملتها الدول الغربية لتحقيق الاختراق الثقافي، ومن ثم التحكم في مصير التنمية وهذا فعلا ما نعكس على واقع التنمية في هذه المجتمعات. وهو ما سنتناوله في النقاط التالية، لتكون النقطة الأولى حول معالم نموذج التحديث الغربي في حد ذلك، ليتسنى لنا معرفة الآليات، ثم واقع التنمية في الدول العربية.

1- معالم نموذج التحديث الغربي أو الثقافة الغربية:

يمكن حصر أهم معالم نموذج التحديث المستقى من التجربة الغربية والملتزم بالقيم والمقاصد الراسخة في الثقافة الغربية في النقاط التالية:

- **تطور انتاجي وصناعي كبير:** بحيث تشكل الصناعة المحور الرئيسي للنشاط الاقتصادي، وتشكل الوسيلة والغاية لما يعرف ب "الحضارة الصناعية" وقد انعكس ذلك على عمليتي الانتاج والاستهلاك بحيث أصبح هناك توظيف مفرط للمنتوجات التكنلوجية في مختلف مجالات الحياة سواء الموجهة للاستعمال الفردي والجماعي وانتشار ثقافة الاستهلاك، وهذا ما يمكن أن ينجر عنه العديد من التهديدات سواء كانت بيئية أواستنزاف الخيرات ما يؤثر على التنمية المستدامة.[5]
- **انتشار واسع للمؤسسات المالية:** لتسيير وتنظيم وتسهيل وتأمين حركة الأموال ولمراقبة وتوجيه أسعار السوق.

- **رواج وسائل الاعلام والتثقيف الجماهيري:** من محطات بث اذاعي وتلفزيوني ودور سنما ومسارح ومتاحف، وأصبح نجوم السينما شخصيات مؤثرة وموجهة للذوق العام، بالإضافة إلى الاستعمال الواسع لكل شبكات التواصل الاجتماعي والتي اصبحت كوسيلة اتصال وعزلة في نفس الوقت.
- **انتشار هياكل وفضاءات واسعة للتسلية والترفيه والرياضة** : بما تفتضيه من استثمارات وتمويل ضخم يفوق حدود الغاية المعلن عنها.
- **علمنة التعليم:** بحيث يصبح الدين لا دور له في الحياة العصرية الغربية حتى وإن لم تصدر قوانين في أكبر الدول العلمانية بضرورة توقيف التعليم الديني أو تقليصه، فإن تخلي الحكومات عنه وعدم اجباريته بالإضافة إلى متطلبات الحياة عمل على تراجع دوره، وهو ما تسعى إلى تكرسيه الدول لغربية اليوم في الدول العربية و الاسلامية .
- **سيادة الأسرة الصغيرة النووية والنزعة الفردانية الأنانية:** كانت الأسرة فيما سبق من أهم مكونات التركيب الاجتماعي، لكنها مع منطق الثقافة الليبرالية تراجعت أهميتها لصالح " قيمة العمل"، كما تكرس النزعة الانانية استفحال الانانية على حساب روابط الاخوة والقرابة وعلاقات الجيرة التي تأخذ في تقاليد الثقافة العربية الاسلامية اهتماما واسعا.
- **نظام الاعلان والموضة:** من معالم الثقافة الغربية أيضا انتشار الاعلان ونظام الموضة وبلوغ المجتمعات الغربية ذروة الاستهلاك لمختلف منتجات العصر(6).
- وأخيرا من بين سمات النموذج التحديثي الغربي أنه نموذج يتبنى **النظام الديمقراطي ويحترم ويضمن الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.**

كل هذا يعبر عن أنماط حياة وتفكير نابعة من الثقافة الغربية البحتة، وتعميم هذه الانماط هو بالدرجة الأولى بغرض اقتصادي لتحقيق المزيد من الربحية ثم بغرض سياسي لضمان التبعية والقضاء على التميز وفرض النمطية.

والملاحظ أنه في ظل العولمة أصبحت هذه الأنماط تنتقل إلى مختلف أنحاء العالم خاصة دول العالم الثالث ومن بينها الدول العربية والاسلامية، لتجد خصوصياتها الثقافية مهمشة، وقد عمدت الدول الغربية في تكريس التبعية لثقافتها الليبرالية لتنعكس على التنمية في هذه الدول، من خلال العديد من الآليات والتي سيتم ذكرها في العنصر التالي.

2- آليات تكريس التبعية في الدول العربية:

تشير الأدبيات الحديثة بأن المراكز المتقدمة لاسيما الولايات المتحدة الامريكية تقوم بترتيبات اقتصادية وسياسية وثقافية بالتعاون والاعتماد على فئات وشرائح محلية في الأطراف مستفيدة من علاقات التطور اللامتكافئ من أجل الحفاظ على واقع التردي والتخلف ووجود هذه الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية المحلية يشكل حجز الزاوية في مسألة التبعية الثقافية، إذ لايمكن لأي قوى أجنبية أو استعمارية إبادة حضارة أو ثقافة معينة بدون وجود أنصار وأعوان محليين لهم مصالح آنية ومستقبلية مرتبطة بتلك القوى. وهنا بالتحديد يكمن دور تلك القوى المحلية في نقل **ومحاكاة** كل ماينتجه التوسع الرأسمالي العالمي في حركته التاريخية إلى بلدان الأطراف من قيم استهلاكية وثقافة مشوهة ونماذج سلوك معوج واتجاهات تربوية غربية وشاذة.(7)

وتتبع الدول الغربية عدة آليات ووسائل لأجل تحقيق الاختراق الثقافي في الدول العربية والحيلولة دون أن تتمكن هذه الأخيرة من تحقيق التطور بحرية، بل لاينفك النظام الرأسمالي من ممارسة الضغط المعنوي والمادي على الدول العربية لدفعها على الأخذ بقيم ونمط الثقافة الغربية لاسيما ماأتت به النظريات الليبيرالية في التنمية التي تمت بلورتها في الغرب لتكون دليلا نظريا

للبلدان النامية في التخلص من تخلفها . فمختلف النظريات التي قدمت في هذا الشأن نجد أن جميعها تقترح لتجاوز واقع التخلف ضرورة الاعتماد على عوامل من العوامل المستوردة من الغرب، وذلك دون مراعاة خصوصية المجتمعات العربية وجعل نموذج النمو الاقتصادي الغربي نموذجا موحدا للتنمية في البلدان النامية، وتجاهل فعالية العوامل المنبثقة من الداخل" نمط التنمية المنبثقة من الداخل Développement endogène و الاصلاح الثقافي.[8]

هذا بالإضافة إلى المعايير التي ضبطتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة وكذا برنامج الامم المتحدة الانمائي لحساب بعض أوجه التقدم أو التخلف الحاصل في مجالات حساسة من الحياة المدنية، والتي هي معايير كمية لاتعكس حقيقة الأمور الكيفية، إلا اذا كانت الغاية منها غير تلك المعلن عنها، ويتجلى ذلك في عدة مظاهر، أبرزها:

-النظام التربوي:

حيث يقوم النظام التربوي الذي يفرزه البناء الثقافي في المراكز الرأسمالية المتقدمة والذي ينتقل بوسائل عدة إلى بلدان الأطراف، بتدعيم نمط الانتاج والقيم وقواعد السلوك والعلاقات الاجتماعية الرأسمالية وتثبيتها واستمرارها وإعادة انتاجها. فهذا النظام المنقول إلى الأطراف هو نظام وافد في شكله ومحتواه وطرقه، غير مرتبط بالواقع الاجتماعي المعاشي لدول الاطراف يعمل على الحفاظ على مصالح بلدان المركز وشركاتها الاحتكارية العملاقة وتزييف وعي الناس وتزوير الحقائق التاريخية واختراق الادراك وتهذيبه بشكل يخدم تلك المصالح[9]

مما يؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان رمز هام من رموز الثقافة العربية وافراغ روحي ومادي لها من هياكل التعليم التقليدي " هياكل تجمع بين علوم الدين والدنيا". ويمكن أن نفترض لضرورات تقتضيها فعالية وتحسين مردودية نظم ومناهج التعليم في المجتمعات العربية الاسلامية، فصلا لعلوم الدين عن العلوم الأخرى في مؤسسات مستقلة، لكن لايمكن تصور التخلي تماما عن علوم الدين، باعتبارها جزءا لايتجزأ من روح المجتمع العربي الاسلامي، لكن

الواضح أن الثقافة الغربية وفي خطابها العولمي أصبحت أكثر تشددا من الخطاب الحداثي تجاه عناصر الثقافة الاسلامية.

-البحوث الاجنبية:

فالملاحظ أن تشييد مراكز البحوث وبشكل مخطط له في دول الأطراف، كان هدفه ليس تنمية الوعي العلمي حسب مايبدو ظاهرا وإنما الغرض منه تزييف الوعي وتزوير الحقائق التاريخية وإفساد عقول عدة من الباحثين قبل غيرهم من الشرائح الاجتماعية، بحيث أدت هذه الآلية إلى إبعاد العديد من المثقفين والباحثين عن مهام التصدي لمشاكل التخلف الحقيقية واوجدت نوعا من التفكير التبعوي الذي يحاكي ولايبدع ، يقلد ويقتبس ويترجم ولايخلق ويبتكر ويطور.(10)

-وسائل الاعلام والاتصال:

وسائل الاعلام هي أداة فعلية لكل نشاطات العولمة، وعلى جميع المستويات فالإعلام له القدرة على ايصال وتبليغ كل شيء في لحظة وجيزة من الزمن ، فالدول الغربية تستعمل الاعلام لغرض الهيمنة والسيطرة ، لما للمعلوماتية من خاصية مميزة تتمثل في القدرة الكافية على تجاوز الثقافات والافكار وحتى الوعي، بل قد تصل إلى صناعة الوعي وتوجيهه بالكيفية التي تريد، وعلى هذا الأساس يشتغل اعلام العولمة على تضليل وغسل الأدمغة وتزوير الأذواق والقيم، وذلك لأجل تحقيق اخضاع ثقافي وايديولوجي، وهو شرط أساسي لتحقيق برنامج الاخضاع الاقتصادي والذي تتطلع اليه القوة الحاكمة لنظام العولمة.(11)

يتكلم الأستاذ هيربرت تشللر في كتابه " وسائل الاعلام والامبراطورية الامريكية" يقول بالنص:" إن صناع القرار السياسي في الغرب انشغلوا بالبحث عن البدائل للسيطرة الأمريكية فلم يجدوا افضل من ضخ المعلومات"، فاليوم فان 50% من البرامج الفضائية أمريكية الصنع، 4 وكالات إعلام في العالم تبث اكثر من 80% من المحتوى العالمي اثنتين منهم أمريكية ، وتملك ايضا 50% من صحف العالم اليومية، 45% من محطات الاذاعة ، 26 % من

التلفزة العالمية ناهيك عن شبكة الانترنات اضعاف اضعاف هذا، في المقابل فان محتوى الشبكة المعلوماتية العربية لم تصل حتى 1%.[12]

3- التبعية وأثارها على التنمية في الدول العربية:

أن عملية التحديث في التجربة العربية لاتتعدى التقليد والمحاكاة لنموذج تحديث يغايرنا في الظروف الاجتماعية والحضارية، ولايتناغم وأصول حركتنا الاجتماعية وذاتنا العقائدية والثقافية . وبهذا لايصح أن نطلق على عملية التحديث في التجربة العربية، أنها عملية تراكمية وتواصلية في خط سير معرفة بدايته ومعيّنة غايته،لأنها أساسا تتحول في مضمونها إلى تحرر من مرجعية القيم الذاتية[13].

لقد كانت النتيجة العملية لعملية التحديث هذه، هو السعي الجاد إلى تحديث أنماط الحياة، بما يتماشى ومتطلبات التحديث في شكله الجديد العولمي، فتم إنهاء الصناعات الحرفية والوطنية، وتدمير البنية التعليمية والثقافية والتقليدية، وتقويض أسس الاكتفاء الذاتي على المستويات كافة، وأصبحت التنمية وفق هذا المنظور تعني: تحديث وسائل العيش وإقحام التقنية في كل مكان وفي كل المجالات، وإحلال ثقافة بديلة حت تتكون قابلة لاستيعاب أنماطا لحياة الجديدة، واستبطان خصائص الحضارةا لداخلية .وبهذا المفهوم تؤدي الحداثة حتماإلى القضاء شيئا فشيئا على الحضارة الأصيلة ومعالمها، دون الالتفات إلى عملية إحداث التحديث الحقيقية[14].

صحيح أن الحياة في كثير من عواصم الأقطار العربية تبدو بكل مظاهرها على درجة من الحداثة والعصرنة تضاهي مثيلاتها في العواصم الغربية، إلا أن مظاهر الحداثة في المجتمعات العربية والاسلامية تخفي وراءها فراغا قاتلا[15]، فالنخب القيادية في هذه المجتمعات هي الشريحة الأكثر عصرنة، لكنها لم تكتسب الميولات الانتاجية والابداعية المميزة للحضارة الغربية، فجل اهتمامها استهلاك البضائع الحديثة لا انتاجها، وفي استجلابأساليب الحياة الغربية، لا في تطوير أساليب الحياة المحلية.

كذلك فالأنظمة السياسية في المجتمعات العربية شبيهة بالأنظمة الغربية إلا أنها تفتقد إلى روح المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن المصانع المحلية تنتج منتوجات مشابهة من حيث المظهر للتي تنتجها المصانع الغربية، لكن التقنيات المستخدمة والأفكار المبتكرة الكامنة وراء هذه التقنيات، بطبيعة الحال وافدة من الخارج.

وما يؤكد عجز الدول العربية على الخروج من بوتقة التبعية والتخلف الاحصائيات التي قدمها صندوق النقد الدولي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول حجم المديونية الخارجية الاجمالية للدول العربية التي ارتفعت من 585مليار دولار كمتوسط للفترة بين عامي2000و 2009 إلى 780.06 مليار دولار عام 2013 مع توقعات بارتفاعها الى 798 مليار دولار عام 2014[16]

وهنا كدول تجاوزت هذه الاحصائيات، على سبيل المثال :لبنان إذ تبلغ نسبة مديونيتها إلى دخلهاا لقومي حوال% 150، بنفس الوقت فإن الإحصائيات تشير إلى أن حجم المدخرات والاستثمارات العربية في الدول الغربية يزيد عن 800 مليار دولار، ويشير التقرير أن نصيب العرب من الاستثمارات العالمية الغربية لايزيد عن 3% فقط .رغم غنى الدول العربية في مناخها وتربتها ومواردها الطبيعية ،فإن العرب يستوردون معظم حاجياتهم الأساسية من الخارج ولاسيما الغذاء والعرب مهددون الآن بعجز غذائي سنوي يقدر بحوالي خمس عشرة مليار دولار في مجال الغذاء فقط، ويستورد العرب من الولايات المتحدة ماقيمته 400 مليار دولار،فيما لايصدرون إليها إلابما يوازي 100 مليار دولارأغلبها من النفط .[17]

ولكن لماذا فشلت كل مشاريع التحديث في الوطن العربي؟ نعود لما بدأنا به في تعريفنا، أن التحديث **ليس مجرد التزامن** مع الآخر الحضاري في أدواته وتقنياته، بل هي تراكم للخبرات والتطور ومن الأخطاء الحضارية التي وقع فيها الكثير، اعتبار الحداثة مجموعة مظاهر المدنية دون الغوص في أسبابها، لهذا أصبح الكثير من شعوب العالم الثالث تحيا الحداثة وهي

في قمة التخلف، لهذا فهي لا تنتج ولا تعيش الفاعلية الحضارية، بل تعيش الاستهلاك والتبعية بجل صورها وأشكالها، وأخطرها التبعية الثقافية التي يمكن أن نفصل فيها في العنصر الموالي:

4- التبعية الثقافية في عصر العولمة Cultural Dependecy:

والتي تعتبر من أخطر صور التبعية، بل وقد اعتبرها البعض المدخل الرئيسي لفرض التبعية الاقتصادية والسياسية، فالمقصود بها الحديث عن أحد جوانب وأبعاد تبعية بلدان الأطراف لبلدان المركز الإسمالي، باعتبار أن ظاهرة التبعية ككل هي قضية متكاملة لها جوانب وأبعاد وزوايا اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، وتشير هذه الزاوية من التبعية إلى ذلك النوع من العلاقة التي تربط " التابع بالمتبع" . وتعبر عن حاجة الأول" التباع" أو نقص في علمه وثقافته العامة، وتنجم عادة من الهيمنة الاقتصادية والاستتباع السياسي.

حيث اهتمت ادبيات التنمية الخاضعة لرؤى مدرسة التبعية بالتحليل في هذه المسألة كرد فعل في الأساس على نظريات " التحديث" الغربية، والتي تم غرسها في ذهنية عدد من مفكري ونخب وقيادات الأطراف والذين اعتقدوا أنهم يعيشون اليوم مرحلة نمو وتطور شبيهة بتلك المرحلة التي مرت بها سالفا معظم دول المركز الرأسمالي كأوروبا والولايات المتحدة، وأن "محاكاة" نمط التنمية الرأسمالية في المركز بما في ذلك البعد الثقافي، سينقلهم إلى المراحل المتقدمة من النمو.[18]

كما أن متطلبات العولمة وما تفرضها من قيم وانماط ونظم، التي تقوم على افراغ الثقافة العربية من روحها لتتركها هياكل جامدة لا تمت بصلة الى ماضيها وقيمها الأصيلة، وجعلت الدول العربية والاسلامية تعيش حالة من الاغتراب عن قيم ثقافتها التي تغذت عليها منذ نشأتها.

وقد تعمق هذا الاغتراب مع عولمة قيم الغرب وما أصبح يتهاطل عليها من كم سلعي كبير لم يترك المجال لسرعة تدفقه وقتا لكي تراجع في الدول العربية والاسلامية فيه ما يلائمها وما لا يلائمها[19]، فلم يتمكن الحداثيون العرب، من بلورة مفاهيم وأطر فكرية وثقافية لتطلعاتهم

الفكرية والسياسية بعيدا عن النموذج الغربي، وانحصرت جل أطروحاتهم ومشاريعهم في التجربة الغربية، وهو ما جعلهم يعيشون في حالة اغتراب دائم، والاغتراب هنا حسب عبد المنعم محمد بدر في مجتمعاتها المحلية والاقليمية يتجلى في:

- أن مجتمعاتنا اليوم تعرف ما يسمى "بالاغتراب الثقافي" Cultural Estrangement ، قد تجد المجتمعات نفسها إما في حالة اغتراب أو أنها تنبهر بوسائل الغزو الثقافي فتتمثله ومن ثم تتقبله(اغتراب التمثل، Assimilation)) وهذا ما يشهد مجتمعنا المحلي خصوصا والإقليمي بوجه عام؛ وإذا قاومه فهو يعيش حالة " الصراع الثقافي""Cultural Conflict"
- كما أن الاغتراب يتمثل في غياب المعايير (Normlessness)أو ضعفها أو اهتزازها في المجتمع و أفراده. (20)

ونتيجة اغتراب الدول العربية والاسلامية عن أصولها وقيمها هي أن الفرد العربي فيها أصبح يعيش حالة انفصام ثقافي كبير بين نمطي حياة لكل نمط قيمه ونظمه ومؤسساته المتميزة، هذا الفرد الذي تكلم عنه هربرتماركوز في كتابه " الانسان ذو البعد الواحد" أي الفرد المستهلك لكل ما تنتجه الحضارة الغربية ولا يناقش ما يستهلك. فهي في نظره الأفضل والأحسن، لأنها تمثل حضارة الغالب(21)، وفي هذا يقول ابن خلدون في مقدمته: "إن المغلوب مولع باقتداء بالغالب في شعاره وزيه وسائر أحواله وعوائده، والسبب في ذلك أن النفس أبدا تعتقد الكمال فيمن غلبها وانقادت إله...."(22).

بهذا فإن الأجيال الحالية تحت عصر العولمة وكمتطلبات للتنمية تسعى إلى تبني ثقافات الغرب وتقليدهم في كل شيء، وبالتالي تبدأ هذه الأجيال في الانفصال عن ماضيها تدريجيا من عادات وتقاليد، وتبدأملامح هويته الثقافية بالاندثار، ما لم يكن هناك اصلاح ثقافي وتنمية تتبنى التحديث المحافظ.

ثالثا: التحديث المحافظ كآلية للحفاظ على التميز الثقافي للدول العربية.

إن المعطيات التاريخية والاجتماعية والأخلاقية والحضارية، التي يعيشها الوطن العربي اليوم، تتطلب مشروعا نهضويا، يزيل رواسب التخلف وينير العقول، ويغير الثقافات، التي تحول دون انطلاق المجتمع، من أجل إحداث التنمية والتحديث الحقيقي، وذلك من خلال:

1- التنمية المنبثقة من الداخل والمتحور حول الانسان:

تبلور مفهوم التنمية المنبثقة من الداخل والمتمحورة حول الانسان في نطاق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة على يد مفكرين من الدول النامية من بينهم المفكر الاجتماعي أنور عبد المالك، والتنمية المنبثقة من الداخل تعني " استثمار الموارد الداخلية للأمم بالاعتماد أولا على نظام القيم الثقافية الجديرة بأن تحترم وليس فقط على القيم الجديرة بأن تحسب".

ومن خلال هذا التعريف فالتنمية المنبثقة من الداخل تقوم على الاستثمار في الطاقات والموارد الداخلية للدولة واستثمارها بأحسن الأساليب، فالدول العربية لا ريب أنها تمتلك من الطاقات البشرية والمادية ما يؤهلها لأن تنهض من تخلفها ومن تبعيتها لدول المركز إن هي أحسنت استثمار ما ليدها من طاقات .

هذاما أكده الدكتورعبد الستار قاسم عند ماقال: "إذا أراد العرب فعلا الانتقال نحوالحداثة المتكاملة بكافة أوجهها، فإنه لامفر إلا إخراج العقل العلمي من عقاله، الأمر الذي يهدد الوضع السياسي القائم .في حداثتهم الظاهرية، يعتمد العرب إلى حد كبيرعلى إنتاج العقل الغربي في مختلف المجالات حتى الاحتياجات الإنسانية والبشرية البسيطة، وإذا قرروا العودة إلى أنفسهم وتأصيل الحداثة فإنهم سيجدون بدايتهم قريبة من الصفر(23)

وإذا كان نمط التنمية المنبثقة من الداخل والمتمحورة حول الانسان يختلف على ما سواه من انماط التنمية التي تركز على الارتباط الدائم بدول المركز بنظامه الاقتصادي وحتى الثقافي وتفرض نمط تنموي واحد على كل انحاء العالم وهو نمط النمو الرأسمالي، إلا أن النمط

الأول ينتهي بنا في مجال التنمية إلى عالم متعدد الأنماط بحيث أن لكل مجتمع وانطلاقا منخصوصياته الاجتماعية والثقافية وامكانياته المادية وحرية اختيار ما يلائمه من سياسات وأساليب تنهض بالفرد والمجتمع وتحقق لهما الرفاهية المادية والمعنوية.[24]

2- بناء نموذج معرفي متكامل:

ونقصد به تجاوز القصور المعرفي (التراثي والحداثي) من خلال الدخول في عملية نقد بناء يسعى إلى استيعاب العناصر الكلية الانسانية فيهما والانتقال إلى معرفة جديدة تتكامل فيها ومن خلالها المرجعية القيمية الاسلامية ذات الطبيعة الكلية والأبعاد الانسانية العامة في التجربة الحداثية، وذلك لتحقيق النهوض الاجتماعي وإحداث تنمية سياسية واقتصادية، ولا يكون هذا إلا بفهم العلاقة بين النماذج الغربية أو التجربة الحداثية الغربية والقيم والمفاهيم السائدة في الثقافة العربية المعاصرة، وهذه الاخيرة ونظرا لما شابها من تغير وتشوه فإنها تتطلب عملية إصلاح، وهو ما سنتناوله في النقطة الأخيرة[25].

3- جدلية الإصلاح الثقافي والتنمية:

إن من التأثيرات السلبية للعولمة هو أن تأثرت الخصوصيات الثقافية للمجتمعات، لذلك فقد أصبح الحفاظ عليها مطلب تنموي، فلا يمكن الخروج من أزمة التبعية من دون إصلاح الجانب الثقافي والحفاظ عليها، فالإنسان كلما تحرر من التبعية كلما استطاع أن يبني نموذجه الخاص والملائم لواقعه، فكلما افتقدت الخصوصية، كلما اتسم الانتاج بالمماثلة[26]، لذلك يجب تجسيدالثقافة الناهضة الكامنة وراء أي تطور اجتماعي وسياسي واقتصادي.

فالنهوض الحضاري للمجتمع الإسلامي الأول يرتبط مباشرة بالقيم التي آمن بها المسلمون الأوائل من تقدير لكرامة الانسان والحرص على الحرية الدينية و ترسيخ مبادئ التكافل والاصرار على سيادة القانون وخضوع الجميع لحكمه، واحترام الابداع العلمي والاجتهاد والاحسان، فالثقافة الاسلامية في ذلك الوقت لم تعد إلى مقومات دخيلة على الرؤية والقيمة والحضارة الاسلاميتين بل نبعت منهما، فعالمية الرؤية الاسلامية نابعة أصلا من الخطاب القرآني

الذي أكد على تساوي الناس في الكرامة والتفاضل بالعمل[27]، وبالمثل فإن قدرة الثقافة الغربية على الانتشار والهيمنة كانت مرتبطة باحترام القوانين والدفاع عن حريات مواطنيها، وتقديرها الابداع الفكري والعلمي.

وقد جاءت البوادر الأولى للإصلاح الديني والثقافي أو ما يعرف بمشروع النهضة الحديثة في العالم العربي والاسلامي في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، على يد مجموعة من المفكرين الاصلاحيين، يتقدمهم رائد الاصلاح جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، إضافة إلى عبد الرحمن الكواكبي، محمد اقبال، خير الدين التونسي ورشيد رضا وغيرهم، الذين تركزت جهودهم على السعي لتحقيق إصلاح ديني وثقافي انطلاقا من الاطار المرجعي والمنظومة الاسلامية، وأهم سمات هذه الجهود هو الوعي بأهمية فهم التطورات الثقافية والاجتماعية الغربية والبناء على انجازات الحضارة الغربية بعد اخضاعها إلى الرؤية الاسلامية، وذلك للدفع بعجلة التنمية العلمية والتقنية[28].

وقد انعكس هذا الفهم في ذلك الوقت من خلال الاجتهادات المبدعة التي مكنت النخب المثقفة من تحريك الثقافة الراكدة، وكانت بداية جيدة في طريق النهضة الحديثة. إلا أن هذه الجهود مالبثت أن تعثرت نتيجة عجز النخب المثقفة على الحفاظ على الرؤية الأصيلة لرواد الإصلاح، وابتعادهم عن الفعل المبدع والعمل الذاتي الخالص، إلى التقليد والمحاكاة، يقول مالك بن نبي في هذا الصدد:" **إن المجتمع الاسلامي الحاضر يدفع ثمن خيانة نماذجه المثالية**". في حين نجد مجتمعات أخرى مثل اليابان بدأت من نفس النقطة التي بدأنا منها وتخلصت من ركودها وفرضت على نفسها ظروف جديدة، أصبحت من خلالها ثالث قوة اقتصادية في العالم، ولم تدفعها الأفكار الموجودة في الغرب أن تزيغ عن طريقها وانما بقية وفية لثقافتها وتقاليدها وماضيها.[29]

وللخروج من الوضع الراهن وللرقي بالثقافة العربية والاسلامية ومواجهة متطلبات العولمة لا بد من فهم واقع هذه الثقافة والذي يحدده المفكر محمود أمين العالم على أنها:

1- ثقافة تجزيئية براغماتية وضعية نفعية تفتقد الاسس الموضوعية والرؤية الكلية الشاملة والحس الاجتماعي والوطني.

2- أنها ثقافة لحظية آنية جامدة تفتقد الحس التاريخي الشامل ذا الخبرة المتراكمة والثقافية.

3- انها ثقافة يغلب عليها الطابع التقني الشكلي الخالي من العمق الانساني.

4- انها ثقافة استهلاكية استمتاعية سطحية فردية تفتقد الحس العميق بالهوية الذاتية والقومية، ولهذا فهي ثقافة مغتربة.(30)

وعليه فإن الوصول إلى تحقيق مشروع تنمية فعالة لا بد من أن يأخذ بالاعتبار العلاقة بين ثلاثة جوانب من الحياة الاجتماعية: النفسي والثقافي والانتاجي، بمعنى أن حركة التنمية تتوقف على توفر مجموعة من الشروط الثقافية والاجتماعية.

1- ثقافيا: يجب توفر أربعة شروط لكي يتأتى توجيه الطاقة الاجتماعي نحو تطوير المحيط الاجتماعي والمادي، أولها:

- قيام احترام متبادل بين أفراد المجتمع، متمثلة بموقف الافراد المتسامح تجاه الاختلافات في التفسيرات النظرية والاولويات العملية.
- توجيه سلوك أفراد المجتمع نحو الانتاج بنوعيه الفكري والمادي.
- قدرة الافراد على التوفير، وذلك ليتم اعادة استثمار جزء من الثروة الناتجة لتسريع عملية التنمية، وتحسين مهارات وامكانيات الانتاج.
- الاعتقاد الراسخ بالقيمة الايجابية للقدرات الابداعية.

2- أماالشروط الاجتماعية فتتمثل في:

- وجود نظام سياسي يسمح بالمشاركة والنقد البناء، ويوفر آليات التصحيح الذاتي.
- تطوير منظومة قانونية فعالة وعادلة تكتسب احترام الافراد.
- ظهور حركة فكرية وعلمية ناشطة(31).

كل هذه الشروط تفضي إلى وجود تكامل بين الجانب النظري (الاخلاقي والفكري) والجانب الكمي (التنظيمي والاقتصادي) في عملية التنمية.

خاتمة :

ومما سبق يمكن القول أن حالة التبعية للنموذج التحديث الغربي ولثقافته والظروف المجتمعية التي تعيشها الدول العربية والاسلامية أدى إلى إخفاق مشروع التنمية الحداثي في تحقيق أهدافه المعلنة، والسبب الكامن وراء ذلك هو فشل القيادات الفكرية والسياسية في إدراك الطبيعة الجدلية للعلاقة بين الاصلاح الثقافي والتنمية البنيوية الاجتماعية و فرضها لثقافة وأساليب الحياة الغربية في المجتمعات العربية، وبهذا فان المحرك الأساسي للتغيير وتحقيق التنمية الحقيقية يرتكز على الجوانب النفسية والثقافية للمجتمع، لا من خلال فرض نموذج حضاري نما وتطور في وسط ثقافي مغاير.

الهوامش:

1-Maider Marana, Cultur and Development (Evolution and Prospects),UNESCO Etxea : working papers ,n°1,(2010).

2 – العلالي الصادق، العلاقات الثقافية الدولية " **دراسة سياسية _قانونية**"، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006 ، ص 45.

3– عبد المجيد علوي اسماعيلي ،" **الثقافة التنمية والعولمة ، أية علاقة؟**"، من الموقع الالكتروني http://www.maghress.com/sudinfos/743:

4 – عادل علي مصـــطفى ، " **الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في انثربولوجيا التنمية**"، مجلة الدراسات الافريقية، العدد: 21، 1999 ، ص ص 20، 21.

5– سلوى بن جديد، **قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة**، الجزائر: دار الملكية، 2008، ص 37.

6- المرجع نفسه، ص ص 36-37.

7 – فتحي محمد البعجة، "**التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي_ دراسة مقارنة في الاقتصـــاد الســـياســـي العربي**"، الكتاب الثاني : مأزق التخلف والتبعية، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2006، ص 361.

8 – سلوى بن جديد، مرجع سابق الذكر، ص 43

9- فتحي محمد البعجة ، مرجع سابق الذكر، ص 377.

10- المرجع نفسه، ص ص 377، 378.

11 – شريف رضا، **الهوية العربية الاسلامية واشكالية العولمة عند الجابري**، الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة، 2011، ص ص 63،64.

12 – محمد السنيدي،" **أثر الاعلام في الصراع على الهوية**"، المنتدى الثقافي للشيخ حسن بن عبد الكـــريم الـــقـــحـــطـــاني"، عـــلـــى مـــوقـــع الالـــكـــتروني: https://www.youtube.com/watch?v=zrDgGyQNDdY ، تم التصـــفح يوم:19.01.2016.

13 – يوسف عبد الرحيم حسن شبلي، "**ارتباط المستوى الأخلاقي بالتنمية السياسية للأمة العربية**"، رسالة ماجستير ، في برنامج التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2010 ، ص 86.-

14 – يوسف عبد الرحيم حسن شبلي، مرجع سابق الذكر، ص 87.

15- أحمد مصللي، مرجع سابق الذكر، ص 145.

16 – عدنان كريمة، "**البنوك المركزية العربية تواجه تحديات دعم الاقتصاد وشراء الديون السيادية**" من الموقع الالكتروني:
http ://www.raialyoum.com/?p=232339تم التصـــفح يوم: 2015/05/03 على الساعة 00.00

17 – يوسف عبدالرحيم حسن شبلي، مرجع سابق الذكر، ص 88.

18 – فتحي محمد البعجة ، مرجع سابق الذكر، ص ص 358، 363.

19– سلوى بن جديد، مرجع سابق الذكر، ص 32.

20 – بدر عبد المنعم محمد, **الاغتراب وانحراف الشباب العربي**، المجلة العربية لدراسات الأمنية، المجلد 8، العدد 6، ص ص 81-106.

21 – جعفر حسن جاسم الطائي و أزهر صادق كاظم، " **هويتنا الحضارية في ظل اعلام العولمة**"، مجلة أداب ذي قار، عدد خاص، المؤتمر العلمي الخامس، العراق: كلية الآداب بجامعة ذي قار، 2012، ص 210.

22– عبد الرحمن بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، القاهرة: دار الشعب، ب س ن، ص 133.

23- يوسف عبد الرحيم حسن شلبي، مرجع سابق الذكر، ص 92.

24 – سلوى بن جديد، مرجع سابق الذكر، ص 110.

25 – أحمد موصللي و لؤي صافي، مرجع سابق الذكر، 2002، ص 192.

26 – بركات محمد مراد، "ث**قافة المجتمعات في مواجهة العولمة (الثقافة العربية والتطلعات المستقبلية)**، مجلة شؤون الأوسط، عدد 120، خريف 2005، ص 94.

27– أحمد الموصللي و لؤي صافي، مرجع سابق الذكر، ص 128.

28 – المرجع نفسه، ص 131.